المصدر: النهار
التاريخ : ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٥

حرب أمنية يشنها "الشبح" وتكشف تقصير السلطة السياسية
اجراءات أمنية متدرجة في أكثر من منطقة لبنانية

كتب نقولا ناصيف:

بعد محاولة الاغتيال التي تعرضت لها الزميلة في "المؤسسة اللبنانية للارسال" مي شدياق لم يعد ثمة ملف في لبنان الا الامن، ولم يعد ثمة لبناني غير مستهدف بالقتل، ولم تعد ثمة اولوية لدى اي فريق في السلطة وخارجها الا كشف المتورطين في الانفجارات الـ14 التي ضربت لبنان منذ الاول من تشرين الاول 2004.

على ان كل ما حدث حتى الآن او سيحدث في مدى قريب او بعيد في ضوء توقع وزير الداخلية حسن السبع امس استمرار المخطط الارهابي، يقترن بملاحظات منها:

1 - ان الانفجارات وسلسلة الاغتيالات ومحاولات الاغتيال ليست الا ترجمة امنية لقرار سياسي رأسه واحد وادواته كثيرة، لبنانية وغير لبنانية، من القادرين على صنع عبوات والتجول والتعقب والمراقبة الدقيقة للضحايا توصلاً الى استهدافها في الوقت المناسب من أجل ان تصل الرسالة السياسية نفسها. وتالياً بات واضحاً ان حرباً امنية تواجه اللبنانيين لا تقابل باجراءات رادعة فحسب، وانما بالذهاب الى ما هو ابعد، الى المشكلة السياسية التي تواجه السلطة مع مَن وصفه وزير الداخلية في مؤتمره الصحافي بانه "شبح"، في حين انه وجّه في اجتماع مجلس الامن المركزي اتهاماً ظاهراً الى "الجهاز الامني"، في اشارة ضمنية الى جهة أخرى أكبر من "الجهاز الأمني" يحملها مسؤولية الانفجارات وتقويض الاستقرار الداخلي.

2 - على وفرة الاسباب التي توجب استكمال تعيين قادة الاجهزة الامنية، فان هذا الامر اضحى مسألة هامشية لا تبرر تقصير السلطة السياسية في مواجهة الحرب الامنية المفتوحة على اللبنانيين. فلقوى الامن الداخلي مديرها الجديد هو اللواء اشرف ريفي ولمديرية المخابرات في الجيش مديرها الجديد هو العميد جورج خوري، وكلاهما عُيّنا في مرحلة ما بعد 14 آذار. ولمديرية الامن العام مديرها بالوكالة هو العميد اسعد الطقش ولامن الدولة مديرها بالوكالة هو العميد حسن فواز. وفي اجتماع مجلس الامن المركزي امس عندما فوتح رئيس الحكومة فؤاد السنيورة باستكمال التعيينات الامنية، كان جوابه قاطعاً بطي هذا الموضوع في الوقت الحاضر، وقال ان المديرين بالوكالة للامن العام وامن الدولة يحضران الاجتماعات بصفتهما مسؤولين عن هاتين المؤسستين. وهو بذلك يشير الى تأجيل غير محدود لاستكمال تعيين قادة الاجهزة الامنية في ظل خلاف سياسي يتركز اساساً على تعيين المدير العام الجديد للامن العام بين فريق الغالبية الوزارية و"حزب الله" التي يتمسك بتعيين ضابط قريب منه لهذا المنصب. ورغم امتلاكها الثلثين الكافيين لملء الشغور في هذا المنصب وان يكن شيعياً، لم تجرؤ الغالبية الوزارية حتى الساعة على اتخاذ قرار في هذا الموضوع يُغضِب "حزب الله" او على الاقل لا يوافق عليه. الامر الذي يظهر عدم فاعلية تلويح رئيس

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الحكومة وفريقه باللجوء الى الغالبية لحسم الخلافات. اذ لم تعدُ هذه كونها غالبية وهمية.

وفي تقدير مسؤولين بارزين فان استكمال تعيين قادة الاجهزة الامنية مؤجل الى ما بعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية...

هذا اذا اقصي الرئيس اميل لحود عن منصبه بالقوة.

الا ان ذلك يعني ايضاً ان السلطة اللبنانية تتعامل في واقع الامر مع الاجهزة الامنية الحالية على انها مكتملة المرجعية والهرمية، كل من ضمن حدود مهماته: مديرية امن الدولة يقتصر دورها على نحو رئيسي على حماية الشخصيات، ومديرية الامن العام ربط وزير الداخلية مصادر القرار والتوجيه والمعلومات فيها به هو بعدما ابعد 14 ضابطاً كبيراً عن مناصبهم واحلّ مكانهم اخرين اطمأن الى ولائهم له.

بيد ان المشكلة تبدو في مكان اخر. فالجهازان الاكثر فاعلية في الوقت الحاضر بفعل غطاء سياسي كامل وفّرته لهما السلطة الحالية، والمقصود بذلك السنيورة ورئيس الغالبية النيابية النائب سعد الحريري، هما قوى الامن ومديرية المخابرات في الجيش: الاولى نيط بها ان تكون صاحبة المصدر الافعل للمعلومات، وهو الدور الذي حاولت الاضطلاع به في علاقتها مع بعثة تقصي الحقائق ثم مع لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الرئيس رفيق الحريري فبدا هذا الموضوع أولوية مطلقة لها، والثانية التي لا تزال تحافظ على شبكات مخبريها كُلّفت حصر مهمتها بالامن العسكري ووُضعت على نحو غير مباشر تحت رقابة اللجنة النيابية للدفاع والامن.

مآل ذلك ان السلطة اللبنانية في واد والانفجارات المتلاحقة في واد آخر، وان حاول مجلس الأمن المركزي أمس البحث عن حلول جزئية. وفي ضوء مداولاته فان الاجراءات الأمنية التي قررها تنيط مسؤولية تنفيذها بالجيش اللبناني تبعاً لمراحل متدرجة من شأنها ان تنبىء في الايام المقبلة، فور الاعلان عن بدئها في اكثر من منطقة لبنانية وصولاً الى الحدود اللبنانية – السورية، بهوية الجهة التي يوجه المسؤولون السياسيون اللبنانيون سراً اصابع الاتهام اليها. ولكن من غير ان يكون في وسعهم اتخاذ قرار في مجلس الوزراء يعالج السقف السياسي لارض امنية هي أشبه برمال متحركة.

والاحرى أن وزير الداخلية، العارف باستمرار مسلسل الانفجارات، يفضّل أن ينصح اللبنانيين المهددين بمغادرة بلدهم عوض حمايتهم.

www.ethraadl.com